Distribution: Restricted EB 2003/80/R.29/Rev.1 18 December 2003
Original: English البند 11 (ب)(iii) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثمانون

روما، 17-18 ديسمبر/كانون الأول 2003

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية موزامبيق

من أجل

برنامج مساندة التمويل الريفي

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة	**iii**
الموازين والمقاييس	**iii**
خريطة منطقة البرنامج	**iv**
موجز القرض	**v**
موجز البرنامج	**vi**
الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق	**1**
ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	2
جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع موزامبيق	3
الجزء الثاني – البرنامج	**5**
ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة	5
باء – أهداف البرنامج ونطاقه	5
جيم – عناصر البرنامج	7
دال– التكاليف والتمويل	10
هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	13
واو – التنظيم والإدارة	13
زاي – المبررات الاقتصادية	15
حاء – المخاطر	15
طاء – الأثر البيئي	15
ياء – السمات الابتكارية	16
الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني	**16**
الجزء الرابع – التوصية	**17**
الملحق	
موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها	**19**

APPENDIXES

الذيول

الصفحة

1 **I. COUNTRY DATA**

الأول – البيانات القطرية

2 **II. PREVIOUS IFAD FINANCING IN MOZAMBIQUE**

الثاني – تمويل الصندوق السابق في موزامبيق

3 **III. LOGICAL FRAMEWORK**

الثالث – الإطار المنطقي

8 **IV. ORGANIGRAMMES**

الرابع – الهياكل التنظيمية

معادلات العملة

وحدة العملة	=	ميتيكال موزامبيقي
1.00 دولار أمريكي	=	200 23 ميتيكال موزامبيقي
1.00 ميتيكال موزامبيقي	=	0.043 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
000 1 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية موزامبيق

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة البرنامج

Source: *IFAD*

The designations employed and the presentation of the material in this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of IFAD concerning the delimitation of the frontiers or boundaries, or the authorities thereof.

المصدر: *الصندوق الدولي للتنمية الزراعية*

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية موزامبيق

برنامج مساندة التمويل الريفي

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية موزامبيق
الوكالة المنفذة:	وزارة التخطيط والمالية
التكلفة الكلية للمشروع:	34.31 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	6.65 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 9.46 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاث أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة.
الجهات المشاركة في التمويل:	مصرف التنمية الأفريقي
قيمة التمويل المشترك:	مصرف التنمية الأفريقي قرض: 16.35 مليون دولار أمريكي مصرف التنمية الأفريقي منحة: 5.45 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	بالتوازي
مساهمة المقترض:	1.94 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	0.27 مليون دولار أمريكي
مساهمة المؤسسات المالية:	0.83 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز البرنامج

البرنامج. هدف برنامج مساندة التمويل الريفي هو الإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي واستئصال الفقر من خلال تعزيز سبل معيشة الأسر الريفية وقدرة المنشآت الريفية في موزامبيق على البقاء. وتعتبر أغراض البرنامج الموجهة نحو تعزيز استدامة إمكانيات حصول الفقراء والمجموعات والمنشآت الفقيرة في المناطق الريفية على الخدمات المالية وخلق بيئة من المؤسسات والسياسات المؤاتية للتنمية ولتوفير الخدمات المالية الريفية على نحو مستدام ركائز أساسية من أجل تحقيق هذا الهدف.

من هم المستفيدون؟ يعيش ثلثا سكان موزامبيق في المناطق الريفية، ويعاني أكثر من ثمانين بالمائة من هؤلاء من الفقر المطلق. وتشمل هذه المجموعة نطاقاً من المجموعات الفرعية التي تختلف باختلاف مركزها الاجتماعي ونشاطها الاقتصادي والتي تضم من مزارعي الكفاف من ذوي الدخل النقدي الزهيد أو المعدوم والمزارعين الأكثر استقراراً الذين يعملون في مشاريع إكثار البذور إلى مزارعي المحاصيل النقدية من أصحاب الحيازات الصغيرة المجاورة للمناطق شبه الحضرية، ومن تجار القرى ذوي الموارد المحدودة، إلى تجار المدن الأفضل حالاً، ومن صائدي الأسماك الحرفيين الذين يكسبون كفاف عيشهم بالعمل كبحّارة لصالح بعض الأفراد الذين يملكون زورقين أو ثلاث. هذه المجموعات الشديدة التنوع هي المجموعات التي يهدف برنامج مساندة التمويل الريفي إلى خدمتها. ويقدر عدد الأسر التي ينتظر أن تفيد من أنشطة هذا البرنامج بنحو 000 124 أسرة.

لماذا هم فقراء؟ مع أن الفقر ينتشر على نطاق واسع في موزامبيق، فإن هناك إمكانات كبيرة للتنمية، ولا توجد مشكلة تتعلق بالأراضي. ويعود الفقر الريفي إلى أوضاع العزلة الجغرافية وسوء البنى الأساسية المادية والاجتماعية، وضعف إمكانات الحصول على السلع والخدمات. ويضاف إلى هذا عدم وجود موردين للمدخلات أو ندرتهم، وبُعْد أسواق المنتجات واستحالة الاعتماد عليها وضعف تنافسيتها، وقلة الخدمات المالية والسلع الاستهلاكية، وصعوبة إقامة الروابط التجارية.

ما الذي سيحققه البرنامج لهم؟ ستركز مكونات البرنامج الأربعة على صعيد السياسات والتنظيم والمجتمعات المحلية. فعلى صعيد السياسات، سيعمل البرنامج على إنشاء وحدة لمساندة التمويل الريفي ضمن وزارة التخطيط والمالية، وعلى دعم استمرار الحوار بين أصحاب المصلحة من خلال إنشاء محفل للتمويل الريفي ووضع وثيقة إطارية للسياسات الاستراتيجية المطلوبة للتمويل الريفي. وسيساند البرنامج المؤسسات والمنظمات المؤيدة للتمويل الريفي المناصر للفقراء من خلال تعزيز قدرة مصرف موزامبيق، وإنشاء مؤسسة جديدة لمساندة التمويل الريفي، وتوفير الدعم لرابطة مؤسسات التمويل الصغرى. وسيقوم البرنامج إضافة إلى تحسين البيئة الاقتصادية الكلية للتمويل الريفي بتقديم المساعدة المباشرة للأسر الريفية الفقيرة عن طريق النهوض بالأنشطة المدرة للدخل، وبتمويل الاستثمارات بتوفير المدخلات المحسنة وتشجيع المنشآت الريفية وزيادة أصولها ومدخراتها. وسيعتمد برنامج مساعدة التمويل الريفي نهجاً ابتكارية رائدة وموحدة لتوفير الخدمات المالية وتوسيع نطاقها إلى المناطق الريفية مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب.

كيف سيشارك المستفيدون في البرنامج؟ سيشارك المستفيدون في تخطيط أنشطة البرنامج ورصدها كما في الأنشطة ذاتها. وستشارك المجتمعات المحلية من مرحلة خط الأساس فصاعداً في عمليات تحديد الاحتياجات والبحث عن الحلول المناسبة. وستوفر خطط الادخار والتسليف المدارة ذاتياً الدعم للذين يعانون من الفقر الشديد. وسيتم تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال إشراك النساء على نحو فعّال وخلق الشروط التي من شأنها تحقيق المساواة في المشاركة في أنشطة البرنامج والاستفادة من المنافع الناجمة عنها.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية موزامبيق
من أجل
برنامج مساندة التمويل الريفي

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية موزامبيق بما قيمته 6.65 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 9.46 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية للمساعدة في تمويل برنامج مساندة التمويل الريفي. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاث أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - يبلغ عدد سكان موزامبيق 18.3 مليون نسمة، يعيش ثمانون في المائة منهم في المناطق الريفية. وما زالت موزامبيق من أفقر بلدان العالم وهي تصنف في المرتبة 170 من أصل 173 بلدا على مقياس التنمية البشرية[2]. ويعيش نحو 70 بالمائة من السكان دون خط الفقر. ومع ذلك فإن البلد غني بموارده غير المستغلة. وقد أسهم استتباب السلام وتحسن السياسات وتزايد الاستثمارات الأجنبية واستمرار تدفق المساعدات الخارجية في السنوات الأخيرة في النهوض بالأداء الاقتصادي. وقد أخذت الحكومة على عاتقها المحافظة على الانضباط المالي وتحسين الظروف المؤاتية لتوسع القطاع الخاص وتشجيع تطوير قاعدة تصديرية متينة من خلال سياسات تحرر التجارة وتعزز الاستثمار. وتستند استراتيجية الحكومة إلى مكونات أساسية منها: تحقيق مزيد من الوفورات العامة من خلال زيادة الإيرادات عن طريق توسيع القاعدة الضريبية، وترشيد الإنفاق، وتعزيز كفاءة عمل القطاع العام، والنهوض بالنظام المالي، واعتماد إصلاحات تشريعية ترمي إلى تعزيز الأمن الاقتصادي والحد من تكاليف إدارة الأعمال، وتنفيذ برامج اجتماعية وقطاعية.

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

[2] تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002.

2 - **المشهد الريفي.** تهيمن زراعة الحيازات الصغيرة ومصائد الأسماك على الحياة الاقتصادية الريفية وهي أنشطة تتسم، رغم إمكاناتها الكبيرة، بضعف مردودها مما يبقي أكثر أسر أصحاب الحيازات الصغيرة والصيادين في مستوى أقرب إلى مستوى الكفاف. ومع أن هذا هو الوضع السائد فإن توافر شركاء تجاريين كبار ومرافئ هامة قادرة على استقبال السفن الكبيرة قد أدى إلى تسريع تطوير ثلاثة ممرات نقل رئيسة بما في ذلك إنشاء منشآت صغيرة ومتوسطة وتكثيف الإنتاج الزراعي. وأدى هذا بدوره إلى تعزيز فرص توفير خدمات المساندة التقنية والمالية. ومن سمات المشهد الريفي الهامة الأخرى توافر عمليات تجارية واسعة النطاق لإكثار البذور والتجهيز الزراعي. إلا أن البلاد ما زالت في معظمها خارج اقتصاد السوق على الرغم من التغيرات الجوهرية التي طرأت على الحياة الاقتصادية في السنوات الأخيرة. فمعرفة العديد من المجتمعات الريفية والتجار الريفيين بالتسويق وبالمهارات المطلوبة للمشاركة فيه على نحو فعال ما زالت محدودة، ولا تتاح فرص الحصول على خدمات الاستثمار أو غيرها من الخدمات المالية إلا لكبار التجار في المناطق الحضرية أو تتاح بقدر ضئيل جداً. ومع ذلك فإن هذا المشهد يتغير تدريجياً مع توسع شبكة الطرق وتحسن إمكانات الوصول وامتداد أنشطة التسويق المنظم إلى المناطق النائية وتعزيز الخدمات على مستوى الدوائر وإن كان ببطء.

3 - **التمويل الريفي.** يعكس القطاع المالي والخدمات التي يقدمها، الطابع النامي وغير النقدي للاقتصاد الوطني. فالمؤسسات الرسمية مثل المصارف التجارية لا تعمل إلا في المراكز الحضرية تقريباً وتتركز معظم أنشطتها حول مابوتو. ومع خصخصة القطاع المصرفي وتزايد ملكية الأجانب للمصارف أخذ عدد الفروع المصرفية في المناطق الريفية بالتراجع. وسداً للفراغ الناجم عن غياب المصارف التجارية، بذلت بعض المحاولات من أجل توفير الخدمات المالية الأساسية في المناطق الريفية من خلال صناديق التنمية الحكومية ومؤسسات التسليف المتخصصة. وما زال قطاع التمويل الصغري صغيراً وحضري التوجه بالكامل على الرغم من أنه شهد نمواً باهراً في السنوات الأخيرة. وتقر السياسات الحالية في القطاع الريفي بأن الحصول على الخدمات المالية لأغراض الاستثمار أو للتصدي للطوارئ الأسرية أمر أساسي لزيادة الإنتاجية وتعزيز الكفاءة لدى سكان المناطق الريفية. وقد أصبح واضحاً أن تطور أنشطة أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة والصيادين يستدعي زيادة العمليات كثيفة رأس المال مما يستتبع بالتالي ازدياد الطلب على مختلف الخدمات المالية بما فيها خدمات الادخار وخدمات التسليف لأغراض الاستثمار وتوفير رؤوس الأموال العاملة والتأمين وقروض تيسير الاستهلاك والتحويلات المالية. ولتوافر هذه الخدمات تأثير بعيد على توليد الدخل وتوفير سبل معيشة أفضل وأضمن. ومع تزايد الفرص التسويقية من خلال تنمية البنى الأساسية وتطوير شبكات الأسواق، تتعزز قدرة الاستثمارات في التكنولوجيا والمدخلات المتطورة على البقاء ويزداد الطلب على المصارف لتوفير قروض لأصحاب الحيازات الصغيرة ولصغار الصيادين.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

4 - وفر مشروع نامبولا للمصائد الحرفية خبرة ودروسا قيّمة في مجالات ثلاثة أولها أن إطلاق نُهُج جديدة ورائدة على نطاق واسع أسهم في تجنب ارتكاب أخطاء فادحة وأدى إلى تطوير تدخلات مستدامة؛ وثانيها أن المشروع أثبت ضرورة السماح للقطاع الخاص وقوى السوق بتوجيه المبادرات الإنمائية؛ وثالثها أنه بيّن مدى ترحيب المجموعات الريفية بالصيغة المتقدمة من النموذج المجتمعي للادخار والتسليف. وفضلاً عن هذا فإن المشروع قد ترك أثراً أولياً

حسناً إذ أدخل ثقافة الادخار والتسليف إلى المجتمعات المحلية الريفية ومكّن المجموعات المتدنية الدخل اقتصادياً واجتماعياً على حد سواء. وأثبت مشروع نياسا للتنمية الزراعية أن تنفيذ عمليات مؤسسات التمويل الصغري العادية كثيراً ما يكون باهظ التكاليف في المناطق الريفية من موزامبيق وغالباً ما تنجم عنه ترتيبات مؤسسية غير مستدامة ومحدودة جداً من حيث المدى والتأثير. وقد استخلص الصندوق من برنامج الاستثمار في القطاع الزراعي ومن مشروع برنامج دعم الأسواق الزراعية[3]، أن إقامة الإطار المؤسسي السليم تتيح للحكومة الاضطلاع بدور هام في ترشيد دعم المانحين وزيادة فعاليته. وختاماً فإن الخبرة المستقاة من تنفيذ عمليات الصندوق السابقة أثبتت أن التغير المتسارع في البيئة الاقتصادية والمؤسسية يتطلب تقييم البرامج على نحو مرن يستجيب لهذه التغييرات وينطوي على آليات تغذية راجعة تتيح لإدارة البرامج استعراض التقدم المحرز على نحو منتظم وتعديل الإجراءات والنُهُج وخطط العمل حسب الاقتضاء.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع موزامبيق

5 - **سياسة موزامبيق من أجل استئصال الفقر.** توفر خطة عمل موزامبيق من أجل الحد من الفقر المطلق[4] أداة تخطيطية متوسطة وطويلة الأمد للحد من الفقر من خلال تخصيص الموارد العامة، وتشكل إطار السياسات الذي يتم ضمنه إطلاق المبادرات التنموية للبلاد. وتهدف هذه الخطة إلى خفض الفقر المطلق من نسبة 70 في المائة لعام 1997 إلى 50 في المائة بحلول عام 2009. وتسعى الخطة إلى تحقيق ذلك من خلال تشجيع الاستقرار الاقتصادي، وتوسيع قاعدة النمو، وتحسين فرص الحصول على التعليم والمياه والخدمات الصحية ومرافق الإصحاح، وتنمية البنى الأساسية الريفية، والنهوض بالعمالة، والعمل للحساب الخاص، وحماية المجموعات الضعيفة، وتشجيع المبادرات الرامية إلى ضمان توافر الخدمات المالية في المناطق الريفية. وإذا كانت خطة العمل تأتي على ذكر الخدمات المالية الريفية فإنها لا تعرض استراتيجية أو خطة أو "خارطة طريق" بشأنها.

6 - **تقوم استراتيجية الصندوق العملية في موزامبيق** على المشاركة في برنامج الاستثمار في القطاع الزراعي وعلى التعاون مع الحكومة والجهات المانحة الأخرى من أجل وضع البرامج الكفيلة بمعالجة معوقات التنمية الريفية القائمة خارج نطاق برنامج الاستثمار في القطاع الزراعي. فسوء الخدمات المالية الريفية يشكل عائقاً كبيراً في وجه البرامج التي تهدف إلى تعزيز روابط السوق وإضفاء الطابع التجاري عليها، وإلى توسيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والنهوض، على نطاق أعرض، بالزراعة ومصائد الأسماك والاقتصاد الريفي. وتعي الحكومة دورها المحوري في تيسير توسع القطاع وهي على استعداد للقيام بدور قيادي بهذا الشأن. ويلتقي هذا القرار الهام مع التزام الصندوق ذاته بالخدمات المالية الريفية وما يتصل بها من مبادرات إنمائية منها استراتيجيته الجديدة لأفريقيا الشرقية والجنوبية ووثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لموزامبيق[5]. فالاستراتيجية الجديدة تحدد أربعة توجهات استراتيجية هي: '1' تشجيع قيام روابط سوق فعالة وعادلة؛ و'2' تطوير نظم مالية ريفية؛ و'3' تعزيز إمكانات الحصول على الأراضي والمياه

---

3 Programa de Apoio aos Mercados Agricolas (برنامج مساندة الأسواق الزراعية)

[4] تم التصديق على خطة العمل للحد من الفقر المطلق في أبريل/نيسان 2001 واعتمدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كوثيقة لاستراتيجية الحد من الفقر في سبتمبر/أيلول 2002.

[5] أعدت وثيقة الاستراتيجية الإقليمية لأفريقيا الشرقية والجنوبية في ديسمبر/كانون الأول 2001، ووثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لموزامبيق في سبتمبر/أيلول 2001.

وإدارتها؛ و'4' إنشاء نظام للمعارف والمعلومات والتكنولوجيا. أما وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لموزامبيق التي تتناول تحديداً عمليات الصندوق في موزامبيق فإنها تشدد على: '1' إضفاء الطابع التجاري على المبادلات والتعاون مع القطاع الخاص فيما يخص الأسواق الريفية والخدمات المالية على حد سواء؛ و'2' تمكين فقراء الريف بهدف رفع إنتاجيتهم وزيادة ما يملكون من أصول؛ و'3' اعتماد نهج براغماتي بدلاً من نهج المشاريع بغية تعزيز مشاركة الحكومة والقطاع الخاص في عملية التصميم وتشجيع مشاركة الوكالات الممولة والجهات المانحة الأخرى.

7 - **أنشطة الجهات المانحة الرئيسية الأخرى.** شهدت السنوات الخمس الماضية عدة مبادرات من الجهات المانحة لدعم وتطوير خدمات مالية في موزامبيق. فقد وفرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مبلغ 25 مليون دولار أمريكي كتسهيلات ائتمانية للشركات المتضررة من الفيضانات في قطاعات الصناعة والثروة الحيوانية والزراعة ومصائد الأسماك. وقامت الحكومة الإيطالية من جهة أخرى ومن خلال منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بتمويل برنامج قروض ميسرة بقيمة 2.1 مليون دولار أمريكي لصالح صيادي الأسماك. وقد ركزت معظم الجهات المانحة تدخلاتها في السنوات الأخيرة على موفري خدمات التمويل الصغري التي يتلقى العديد منها أيضاً المساندة من مرفق موزامبيق للتمويل الصغري وبرنامج إطلاق المشاريع الصغيرة[6]. ولما كانت المصارف التجارية ومؤسسات التمويل الصغري لا تعمل في المناطق الريفية، فقد لجأت الهيئات المانحة إلى تطوير سوق القروض الريفية من خلال القناة المؤسسية الوحيدة المتاحة وفي إنشاء مؤسسات للتمويل. ومن المنتظر أن تفضي مبادرة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى إنشاء مركز لتعزيز التمويل الريفي قريباً في إطار القطاع الخاص. وهناك مشروع لأربع سنوات لتنمية المبادرات الفردية[7] تسانده عدة جهات مانحة هدفه دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال المصارف التجارية[8]. ويساند الاتحاد الأوروبي ووكالة المساعدة الأيرلندية مبادرة بقيمة 3 ملايين دولار أمريكي لتطوير مؤسسات الوساطة المالية في المناطق الريفية من موزامبيق بهدف دعم الرابطة الموزامبيقية للتنمية الريفية ومكتب مساندة الصناعات الصغيرة. وقد جرى خلال مرحلة التصميم استشارة كل الأطراف ذات المصلحة بما فيها الجهات المانحة الرئيسة، وستتواصل مشاركتها من خلال إنشاء شراكات تنفيذية وعبر محفل التمويل الريفي وفريق التنسيق بين الجهات المانحة.

8 - **الأساس المنطقي للبرنامج.** على الرغم من توافر مبادرات هامة في مجال التمويل الريفي فإن هذه المبادرات لم يجر تنفيذها في إطار من السياسات والتخطيط الشامل. لهذا لم يتحقق لها الزخم المطلوب وبقيت محدودة النطاق والتأثير ولم يجر استحداث قدرات محلية كثيرة ولم تتمكن المؤسسات المعنية من تنفيذ عمليات قابلة للاستمرار والاستدامة مالياً إلا نادراً. وموضوع التمويل الريفي موضوع ينبغي تناوله ككل إذا ما أريد معالجته جدية، وهو يتطلب برنامجاً طموحاً ومثابراً يجمع الأطراف الأساسية ويوظف الموارد الضرورية لتحقيق الهدف. ويأتي برنامج مساندة التمويل الريفي للتصدي لهذا التحدي وللاستجابة لسياسات الحكومة الرامية إلى تحفيز القطاع الريفي من خلال تقديم خدمات مساندة أفضل. وينسجم تعزيز توافر الخدمات المالية عن طريق دعم الصناعات الناشئة مع نهج الحكومة القائم

[6] بتمويل مشترك من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي.

[7] يتلقى مشروع تنمية المبادرات الفردية الأموال من البنك الدولي والوكالة النرويجية للتنمية الدولية والاتحاد الأوروبي وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة.

[8] وأضيفت إليها مؤخراً أيضاً مؤسسات تسليف إنمائي غير مصرفية.

على السوق فيما يخص التنمية الاقتصادية. وبالمقابل فإن وضع إطار مناسب للتخطيط ورسم السياسات وبناء القدرات من شأنه أن يدعم المبادرات الإنمائية الأخرى التي تضطلع بها الحكومة.

الجزء الثاني – البرنامج

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

9 - من الصعب تحديد مجموعات مستهدفة بعينها لبرامج إطارية كبرنامج مساندة التمويل الريفي. ومع ذلك فإن من الأهمية بمكان ضمان تحقيق الهدف الإنمائي للبرنامج وهو استئصال الفقر في المناطق الريفية.

10 - **الاستهداف المكاني.** لا بد للبرنامج كيما يكون فعالاً من التركيز على تلك المناطق من البلاد التي تتسم بمزايا نسبية لتطبيق مبادرات التمويل الريفي المقترحة. وتعتبر المناطق الريفية الدينامية، من منظور مرفق الابتكار والخدمات الخارجية، أكثر المناطق ملاءمة لما تنطوي عليه من قدرات إنتاجية عالية وإمكانات وصول جيدة وتبادلات تجارية كبيرة ونشاط تجاري واقتصادي. ومن المتوقع أن تكون المناطق التي تشكل البعد الداخلي للمراكز الحضرية الرئيسية والمناطق الموازية للممرات التجارية الرئيسية –مابوتو وبيرا وناكالا –المناطق التي ستولد معظم الطلب على خدمات المساندة من البرنامج.

11 - **المجموعة المستهدفة.** الفقر في موزامبيق شديد وواسع الانتشار رغم معدلات النمو الاقتصادي الباهرة. إذ تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن 70 في المائة من السكان يعيشون في حالة الفقر المطلق[9]. وأشد ما عليه الفقر هو في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية. ويعيش ثلثي السكان في المناطق الريفية. ويعتبر أكثر من 80 في المائة من هؤلاء في عداد من يعانون من الفقر المطلق. وهناك ضمن مجموعة الفقراء مجموعات فرعية تتباين في مركزها الاجتماعي ونشاطها الاقتصادي. وتضم هذه المجموعات مزارعي الكفاف من ذوي الدخل النقدي المعدوم أو الزهيد والمزارعين الأكثر استقراراً الذين يعملون في مشاريع إكثار البذور، إلى مزارعي المحاصيل النقدية من أصحاب الحيازات الصغيرة المجاورة للمناطق شبه الحضرية، ومن تجار القرى ذوي الموارد المحدودة، إلى تجار المدن الأفضل حالاً، ومن صائدي الأسماك الحرفيين الذين يكسبون كفاف عيشهم بالعمل كبحارة لصالح بعض الأفراد الذين يملكون زورقين أو ثلاثة. وهذه المجموعات الشديدة التنوع هي المجموعات التي يهدف برنامج مساندة التمويل الريفي إلى خدمتها على نحو مباشر أو غير مباشر.

باء – أهداف البرنامج ونطاقه

12 - **الهدف الإنمائي** لبرنامج مساندة التمويل الريفي هو الإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي واستئصال الفقر من خلال تعزيز سبل معيشة الأسر الريفية وقدرة المنشآت الريفية في موزامبيق على البقاء. وتعتبر أغراض البرنامج الموجهة نحو تعزيز استدامة إمكانات حصول الفقراء والمجموعات والمنشآت الفقيرة في المناطق الريفية على الخدمات المالية وخلق بيئة من المؤسسات والسياسات المؤاتية للتنمية ولتوفير الخدمات المالية الريفية على نحو مستدام، ركائز أساسية من أجل تحقيق هذا الهدف.

[9] تعرف الحكومة الفقر المطلق بأنه حالة "الدخل الذي لا يكفي لسد الاحتياجات التغذوية الأساسية أو الحد الأدنى من السعيرات المطلوبة" (حكومة موزامبيق، وثيقة استراتيجية الحد من الفقر 2001-2005).

13 - ينتظر من البرنامج أن يحقق النتائج التالية:

(أ) زيادة عدد الأنشطة المدرة للدخل والمنشآت الريفية التي يجري تمويلها، وزيادة حجم المبادلات التجارية، وارتفاع حجم الاستثمارات والمدخلات المحسنة لتحسين المحاصيل والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك؛

(ب) زيادة الأصول والمدخرات لدى المجتمعات المحلية الريفية بما في ذلك أشد أفراد المجتمع فقراً كالنساء والشباب؛

(ج) اعتماد نهج ابتكارية رائدة وموحدة من أجل توفير الخدمات المالية وتوسيع نطاقها إلى المناطق الريفية كالمناطق الساحلية مع التركيز على تعزيز إمكانات حصول الفقراء والنساء والشباب على هذه الخدمات؛

(د) تيسير إمكانية عمل الوسطاء الماليين على نحو يحقق لهم الربح في المناطق الريفية؛

(هـ)إنشاء مؤسسة جديدة بصك قانوني لمساندة التمويل المالي تعمل على أساس مستدام؛

(و) تعزيز تنسيق الأموال المقدمة من الجهات المانحة والحكومة واستخدام الموارد على نحو أكثر فعالية؛

(ز) تعزيز قدرة الحكومة على تخطيط التمويل الريفي ومساندته؛

(ح) تعزيز قدرة مصرف موزامبيق على التعامل مع توسيع الخدمات المالية إلى المناطق الريفية من حيث تحسين البيئة التشريعية المساندة وضمان استمرارها والقدرة على توفير الرقابة الضرورية على المؤسسات العاملة في هذه المناطق على حد سواء؛

(ط) إعداد وثيقة إطارية لاستراتيجية التمويل الريفي وسياساته والتشاور بشأنها وتحديثها دورياً؛

(ي) إنشاء وتفعيل وحدة لدعم سياسات التمويل الريفي ضمن وزارة التخطيط والمالية؛

(ك) إنشاء رابطة لمؤسسات التمويل الصغري تعمل على نحو مستدام؛

(ل) تعزيز السيولة في الاقتصاد الريفي.

14 - **برنامج مساندة التمويل الريفي.** هو برنامج وطني يضم عدداً من المانحين ويسهم في وضع إطار للسياسات والمؤسسات والتمويل يستوعب مختلف المبادرات الرامية إلى مساندة التمويل الريفي. وستركز المبادرات القطرية والفردية على مناطق محددة من البلاد بغية تكثيف الجهود الإدارية وتعزيز الكفاءة التشغيلية. وستكون فترة الاستثمار الأولية للبرنامج ثماني سنوات. وسيتألف البرنامج من أربعة مكونات استثمار يمثل كل منها عنصراً منفصلاً وقابلاً للرصد له أهدافه ومخرجاته وأنشطته ومتطلباته الإدارية الخاصة به.

15 - ما سيحدد وتيرة البرنامج ومراحله هو ضرورة تطويره تدريجياً واستهلاله بحذر؛ فقلة خبرة موزامبيق بالخدمات المالية الريفية، وقلة عدد وسطاء الخدمات المالية العاملين في المناطق الريفية تفرض اعتماد نهج تدريجي لتنفيذ البرنامج.

جيم – عناصر البرنامج

16 - يتألف البرنامج من أربعة عناصر استثمارية على النحو التالي:

العنصر 1: دعم المؤسسات والسياسات والتشريعات (4.8 مليون دولار أمريكي [10])

17 - **الهدف.** *خلق إطار من السياسات والتشريعات وبيئة مؤسسية ملائمة لتطوير الخدمات المالية الريفية وتوفيرها على نحو مستدام* في موزامبيق بغية تعزيز قدرة الحكومة على التفاعل مع الوسطاء الماليين وتشجيع توفير خدمات مالية سليمة لسكان المناطق الريفية لا سيما الفقراء منهم والمساعدة في تعزيز قدرة مصرف موزامبيق على التعامل بفعالية مع التمويل الريفي ودعم نمو مؤسسات التمويل الصغري الريفية.

18 - **الاستراتيجية والأنشطة.** للحكومة دور أساسي في خلق بيئة ممكنة من السياسات والتشريعات وتوفير الحوافز اللازمة لتشجيع المؤسسات المالية في القطاع الخاص على توسيع نطاق خدماتها إلى المناطق التي تفوق فيها تكاليف التشغيل ومخاطره ما هي عليه في المراكز الحضرية. وينبغي أن تتم المبادرات لهذه الغاية على نحو متوازن ومطلع بمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين وضمن إطار استراتيجي كلي لتنمية التمويل الريفي. وإذا كانت السياسات الحكومية الحالية تشدد على الأهمية الكبرى لدور الخدمات المالية المحسنة في التنمية الريفية فإن هناك غياباً ملحوظاً لأي مبادرات بشأن السياسات ولأي تخطيط استراتيجي ولأي جهد كبير من أجل وضع مبادئ توجيهية تشغيلية عملية أو للترويج لأفضل الممارسات للقطاع.

19 - لهذا فإن برنامج مساندة التمويل الريفي سيعمل من أجل دعم ثلاثة توجهات استراتيجية رئيسية على شكل عناصر فرعية هي التالية: '1'إنشاء وحدة مساندة لسياسات التمويل الريفي هدفها تعزيز قدرة وزارة التخطيط والمالية على خلق بيئة سياسات داعمة والمحافظة عليها من أجل تشجيع نمو الخدمات المالية في المناطق الريفية؛ و'2 'مساندة قيام بيئة تنظيمية للتمويل الريفي بهدف وضع إطار سليم للخدمات المالية الريفية خاضع لإشراف ومراقبة مصرف موزامبيق؛ و'3 'توفير المساندة المؤسسية لمؤسسات التمويل الصغري بهدف إنشاء رابطة لهذه المؤسسات في المقام الأول مهمتها تشجيع إنشاء مؤسسات للتمويل الصغري وتيسر امتدادها إلى المناطق الريفية.

العنصر 2: مرفق الابتكار والخدمات الخارجية (17.6 مليون دولار أمريكي)

20 - **الهدف:** تحسين *فرص حصول الفقراء النشطين اقتصادياً والمنشآت ونطاق عريض من سكان المناطق الريفية على الخدمات المالية على نحو مستدام.*

21 - **الاستراتيجية والأنشطة:** سيتفاعل هذا العنصر المحوري مع كل من العناصر الثلاثة الأخرى ليخلق فرصاً لتنمية التمويل الريفي وتيسير وضع مقاربات جديدة بشأنه وتطبيقها. وبغية زيادة الخدمات المالية الريفية اللازمة، سيعمل مرفق الابتكار والخدمات الخارجية على دعم موفري هذه الخدمات من خلال الحد من المخاطر الأولية المتصلة

[10] لا تدخل الطوارئ المادية والسعرية في تقديرات تكاليف العناصر الاستثمارية (المدرجة ضمن قوسين).

بنقل الخدمات المالية إلى المناطق الريفية وسيسهم في تغطية جزء من تكاليف توفير هذه الخدمات في بيئات ريفية جديدة. وسيشجع المرفق على تطوير خدمات مالية ابتكارية وسيسهم، عند الاقتضاء، في إنشاء مؤسسات جديدة في إطار إعادة هيكلة المؤسسات القائمة. وسيسعى المرفق، من خلال مزيج من المنح الموازية المرنة والقروض الميسرة المدعومة بالمشورة التقنية والإدارية، إلى خلق وضع تصبح فيه المبادرات التي يدعمها جزءاً من الأنشطة الأساسية لموفري الخدمات.

22 - ستتسم عمليات المرفق بالمرونة في تعامله مع موفري الخدمات المالية المعنيين وغيرهم من الشركاء المحتملين. وسيستخدم المرفق أنسب مزيج ممكن من المنح الموازية والقروض وأوجه المساندة التقنية والإدارية يلائم الطلب أو المشروع المقترح. وستتوقف نسبة المنحة الموازية المقدمة على درجة المخاطرة وتكلفة بدء العملية الجديدة والفرص المحتملة للتوسع. وعند الاقتضاء ستقدم القروض للمؤسسات المالية بشروط مؤاتية بالقدر الذي يسمح بهوامش كافية عند إقراض الأموال إلى الزبائن بأسعار السوق.

23 - ولما كان المرفق يعمل على أساس الطلب فإن نوع المبادرات التي تمول ومواصفاتها تتوقف على التطور العام للقطاع وعلى الاقتراحات الفعلية التي يقدمها المشغلون في القطاع المالي. وتبقى بعض العناصر مع ذلك أساسية لنجاح تنفيذ التمويل المالي في موزامبيق، وهذه العناصر هي: '1'توافر استراتيجيات مناصرة للفقراء في مجال الوساطة المالية الريفية؛ و'2 'توافر روابط دعم للأسواق والتجارة؛ و'3 'ووجود عمليات لإكثار البذور في القطاع الزراعي؛ و'4' النهوض بمصائد الأسماك الحرفية. وسيركز المرفق، بالتوازي مع عملياته القائمة على الطلب، على هذه العناصر الأربعة بشكل خاص لا سيما في السنوات المبكرة من البرنامج.

العنصر 3: مساندة المؤسسات المالية المجتمعية (6.1 مليون دولار أمريكي)

24 - **الأهداف.** يشبه الهدف الكلي لهذا العنصر الهدف الكلي للعنصر السابق: *تعزيز فرص حصول الفقراء النشطين اقتصادياً ونطاق عريض من السكان الريفيين على الخدمات المالية على نحو مستدام*. ويرتبط هذا الهدف، بالأغراض التالية: تعزيز استقرار الاقتصادات الأسرية وتعزيز مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، وتوفير فرص لزيادة ربحية المشاريع الأسرية لا سيما تلك المعنية بالزراعة والتجارة.

25 - **الاستراتيجية والأنشطة.** يستند هذا العنصر إلى التجربة القطرية الناجحة في توفير الخدمات المالية لشريحة من المجتمع لم تكن تتوافر لها أي فرص للحصول عليها سابقاً. وتحدد هذه التجربة الملموسة أنشطة العنصر والاستراتيجية التي يتعين اتباعها في التنفيذ. وسيتعاون البرنامج مع المؤسسات التي نجحت في إنشاء رابطات للادخار والتسليف التراكميين ورابطات للتمويل الريفي وسيعمل، بالتوازي مع ذلك، على تعزيز قدرة المنظمات المحلية على تنفيذ خطط مشابهة. وسيساعد برنامج مساندة التمويل الريفي في توسيع نطاق رابطات الادخار والتسليف ورابطات التمويل الريفي لتشمل مناطق أخرى كما سيدعم العمليات الجارية لتحسين الطرائق واختبار بعض التعديلات الواعدة من خلال مشاريع رائدة تخضع للمراقبة الحثيثة.

26 - سيتألف العنصر من عنصرين فرعيين متميزين: '1' رابطات الادخار والتسليف التراكميين؛ و'2' رابطات التمويل الريفي. ولهذين العنصرين الفرعيين سمة مشتركة هي التالية:

- تتسم عملياتهما بالإدارة الذاتية والتمويل الذاتي مع تلقيها قدراً محدوداً وإن يكن مكثفاً من المساعدة التقنية لمساعدتها على الانطلاق. وستخفض المساعدة التقنية الخارجية تدريجياً من خلال تحويل عملية التدريب والإنشاء إلى عملية محلية. وسيُنقل دور المنظمات الدولية الشريكة تدريجياً إلى المنظمات غير الحكومية المحلية وإلى رابطات الادخار والتسليف التراكميين ورابطات التمويل الريفي ولغيرها من الرابطات.

- يعتمد العنصران الفرعيان إجراءات إدارية مبسّطة تناسب المجتمعات المحلية الريفية مع حوافز للأدوار القيادية في الرابطات، كما تعتمد أساليب مبسّطة في المعاملات والمدفوعات. وتقوم مؤسسة مستقلة بتوفير خدمات مراجعة الحسابات على نحو مستمر.

- يُحرص في العنصرين على الاستهداف الصارم بما في ذلك التركيز على المجتمعات المحلية ذات الدخل المنخفض، وإشراك النساء كمجموعة مستهدفة رئيسية، وتوسيع نطاق الخدمات إلى مزيد من المجتمعات المحلية الريفية النائية.

العنصر 4: صندوق دعم التنمية الاقتصادية وإدارة البرنامج (4.1 مليون دولار أمريكي)

27 - **الأغراض.** إنشاء كيان مستدام لتشجيع تنمية التمويل المالي وتيسير إدارة البرنامج وتنفيذه على نحو فعال.

28 - **الاستراتيجية والأنشطة.** اتفق مع الحكومة على تكييف صندوق دعم التنمية الاقتصادي وتعزيزه بما يكفل النهوض بالتمويل الريفي في البلد. وسيتولى الصندوق إدارة برنامج مساندة التمويل الريفي طوال مدة هذا البرنامج، وسيبقى بعد ذلك بصفته مؤسسة مالية دائمة وممولة ذاتياً. وسيمول البرنامج للتعاقد مع موظفين مهنيين وخبراء استشاريين لإدارة أنشطة البرنامج. وبعد فترة أولية من العمل تحدد فيها الإجراءات والعمليات وتختبر وتحسن؛ وبعد أن يصبح البرنامج في حالة تشغيل كامل، سيجري تقليص مساهمات الخبراء الاستشاريين الخارجيين لتنتقل مهامهم إلى موظفي صندوق دعم التنمية الاقتصادية/برنامج مساندة التمويل الريفي. وستغطى تكاليف التشغيل من الفوائد المحصلة من حافظة الديون المستحقة.

29 - وستتولى وحدة إدارة البرنامج في صندوق دعم التنمية الاقتصادية إدارة وتنسيق عناصر البرنامج وأنشطته يوماً بعد يوم، وسيعكس تشكيل الوحدة التوجه نحو التعاقد على تنفيذ الخدمات الداخلية ضمن العبء الوظيفي للصندوق والبرنامج ومسؤولياتهما. وسيجري أيضاً تمويل فريق من المختصين غير المتفرغين لمساندة الوحدة في كل من المجالات التالية: القضايا القانونية وقضايا السياسات والتمويل الريفي وتمويل تنمية المجتمعات المحلية وقضايا التسويق والقضايا الاجتماعية والمتعلقة بالتمايز بين الجنسين. ويهتم هذا العنصر، فضلاً عن ذلك، بتمويل الدراسات والحلقات العملية والمساندة من خلال وسائط الإعلام والعلاقات العامة وإدارة نظام للرصد والتقييم والاضطلاع ببحوث عملية لدعم الموضوعات الأساسية المتصلة بالتمويل الريفي.

دال- التكاليف والتمويل

30 - **تكاليف البرنامج المقدرة.** سينفذ البرنامج على مدى ثماني سنوات. ويقدر مجموع تكاليفه بمبلغ 34.31 مليون دولار أمريكي بتكاليف أساس قدرها 32.59 مليون دولار أمريكي. ولا يدخل في تقدير تكاليف الإجمالي إلا جزء من مساهمة الجهة المستفيدة لصعوبة تقديرها بدقة سلفاً. وتخصص نسبة كبيرة من تكاليف البرنامج لرأس المال المخصص للتسليف الفرعي (12.06 مليون دولار أمريكي) وللمنح الموازية (4.03 مليون دولار أمريكي) مما يعني، إن أخذ المبلغان بعين الاعتبار معاً، سيشكل أكثر بقليل من نحو نصف تكاليف البرنامج المخصصة لعمليات قائمة على الطلب والموجهة إلى الوسطاء (الماليين) وفقراء الريف. وهناك مكون هام آخر في توزيع تكاليف البرنامج هو الجزء المخصص لتعزيز القاعدة المؤسسية من أجل النهوض بالتمويل الريفي وإدارته وتوسيع نطاقه؛ وتخصص نسبة 15% من هذا الجزء لبناء بيئة السياسات والتشريعات والمؤسسات المحيطة بالتمويل الريفي. وهناك، أخيراً، نسبة 13% مخصصة لتحويل وتعزيز صندوق دعم التنمية الاقتصادية وإدارة البرنامج.

الجدول 1: مجمل تكاليف البرنامج[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العنصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
1 – مساندة المؤسسات والسياسات والتشريعات					
وحدة مساندة لسياسات التمويل الريفي	1 076	463	1 538	30	5
مساندة قيام بيئة تنظيمية للتمويل الريفي	562	238	800	30	2
المساندة المؤسسية لمؤسسات التمويل الصغري	1 258	573	1 831	31	6
دعم المديرية الوطنية لشؤون المرأة	585	54	639	8	2
المجموع الفرعي	**3 480**	**1 327**	**4 807**	**28**	**15**
2 – مرفق الابتكار والخدمات الخارجية	**17 531**	**102**	**17 633**	**1**	**54**
3 – مساندة المؤسسات المالية المجتمعية					
رابطات الادخار والتسليف التراكميين	3 140	506	3 647	14	11
رابطات التمويل الريفي	2 417	-	2 417	-	7
المجموع الفرعي	**5 557**	**506**	**6 063**	**8**	**19**
4 – صندوق دعم التنمية الاقتصادية وإدارة البرنامج	**3 382**	**710**	**4 091**	**17**	**13**
مجموع التكاليف الأساسية	**29 949**	**2 645**	**32 594**	**8**	**100**
الطوارئ المادية	337	89	426	21	1
الطوارئ السعرية	1 091	194	1 286	15	4
إجمالي تكلفة البرنامج	**31 377**	**2 929**	**34 306**	**9**	**105**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

31 - **التمويل.** سيمول البرنامج من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصرف التنمية الأفريقي والحكومة والمؤسسات المالية المشاركة (أنظر الجدول 2 للإطلاع على تفاصيل تقديرات التمويل). وقد زيدت مساهمة مصرف التنمية الأفريقي وتم التفاوض بشأنها لتكون قرضا ميسرا بقيمة 16.35 مليون دولار أمريكي ومنحة بقيمة 5.45 مليون دولار أمريكي. وقد عبر العديد من الجهات المانحة الثنائية عن الاهتمام بالبرنامج والمناقشات جارية لمشاركتها فيه. وستغطي الحكومة الضرائب والرسوم.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بألاف الدولارات الأمريكية)

العنصر	الحكومة		الصندوق		منحة مصرف التنمية الأفريقي		قرض مصرف التنمية الأفريقي		مؤسسات مالية		المستفيدون		المجموع		نقد	محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	.أجنبي		
1 – مساندة المؤسسات والسياسات والتشريعات																	
وحدة مساندة لسياسات التمويل الريفي	241	14.2	889	52.3	569	33.5	-	-	-	-	-	-	1 699	5.0	513	945	241
مساندة قيام بيئة تنظيمية للتمويل الريفي	45	5.1	253	28.4	592	66.5	-	-	-	-	-	-	891	2.6	262	584	45
المساندة المؤسسية لمؤسسات التمويل الصغري	150	7.6	396	19.9	1 294	65.1	-	-	7.4	148	-	-	1 988	5.8	627	1 211	150
دعم المديرية الوطنية لشؤون المرأة	51	7.3	-	-	652	92.7	-	-	-	-	-	-	704	2.1	58	595	51
المجموع الفرعي	**487**	**9.2**	**1 539**	**29.1**	**3 108**	**58.8**	**-**	**-**	**2.8**	**148**	**-**	**-**	**5 282**	**15.4**	**1 459**	**3 335**	**487**
2 – مرفق الابتكار والخدمات الخارجية	**93**	**0.5**	**1 262**	**7.1**	**-**	**-**	**15 621**	**88.5**	**3.9**	**685**	**-**	**-**	**17 661**	**51.5**	**109**	**17 458**	**93**
3 – مساندة المؤسسات المالية المجتمعية																	
رابطات الادخار والتسليف التراكميين	408	10.0	3 671	90.0	-	-	-	-	-	-	-	-	4 079	11.9	558	3 113	408
رابطات التمويل الريفي	274	10.0	-	-	2 189	80.0	-	-	-	-	274	10.0	2 736	8.0	-	2 463	274
المجموع الفرعي	**682**	**10.0**	**3 671**	**53.9**	**2 189**	**32.1**	**-**	**-**	**-**	**-**	**274**	**4.0**	**6 816**	**19.9**	**558**	**5 576**	**682**
4 – صندوق دعم التنمية الاقتصادية وإدارة البرنامج	**682**	**15.0**	**2 988**	**65.7**	**150**	**3.3**	**729**	**16.0**	**-**	**-**	**-**	**-**	**4 548**	**13.3**	**802**	**3 064**	**682**
إجمالي الصرف	**1 944**	**5.7**	**9 460**	**27.6**	**5 446**	**15.9**	**16 350**	**47.7**	**832**	**2.4**	**274**	**0.8**	**34 306**	**100.0**	**2 929**	**29 433**	**1 944**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

32 - **التوريد.** سيعمل البرنامج وفق الإجراءات والمبادئ التوجيهية للحكومة والصندوق. وستضطلع وحدة إدارة المشروع بالمسؤولية الكلية عن التوريد، وسيستخرج مدير المالية وإدارة العقود ضمن الوحدة برامج توريد سنوية فصلية من خطط العمل والميزانيات السنوية الموحدة وسيكون مسؤولاً عن كل أنشطة التوريد المركزية. وستكون الوحدات المالية للوكالات المنفذة مسؤولة عن نفقاتها التشغيلية وعن الصناديق التي تديرها فضلاً عن تسجيل وإدارة السلع التي يتم توريدها بموجب البرنامج. وستزود وحدة إدارة البرنامج كل الوكالات المنفذة بإرشادات خاصة بمسك حسابات البرنامج وأعمال الجرد على نمط الأجزاء ذات الصلة من دليل الإدارة المالية الذي سيتم إصداره خلال السنة الأولى من تنفيذ البرنامج. وسيتم تنسيق الإجراءات إلى أقصى حد ممكن مع مصرف التنمية الأفريقي وغيره من الجهات المانحة المشاركة.

33 - **الصرف.** سيتبع البرنامج التمويل الموازي المقدم من الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي والممولين الثنائيين المشاركين. وباستثناء مصروفات المكونات الممولة من ممول خارجي واحد فإن كل ممول سيخصص مبلغاً متفقاً عليه لكل باب من أبواب الإنفاق. وستخصص وحدة إدارة البرنامج بنود الميزانية المختلفة للممولين وفق حصة البند من مجموع تمويل كل باب من أبواب الإنفاق[11]. ولتسهيل تنفيذ البرنامج سيفتح حساب خاص بالدولار الأمريكي لدى مصرف تجاري يرضاه الصندوق. وسيكون الاعتماد المرخص به 000 600 دولار أمريكي. أما السحوبات من حساب قرض الصندوق فستتم وفق إجراءات الصرف المتعارف عليها في الصندوق باستخدام بيانات إنفاق مصدقة على النحو الذي وافق عليه المقترض والصندوق والمؤسسة المتعاونة. وسيحتفظ بالمستندات المؤيدة لبيانات الإنفاق كي يتم فحصها في إطار البعثات الإشرافية وعملية المراجعة السنوية لحسابات المشاريع.

34 - **الحسابات ومراجعتها.** سيفتح حساب مركزي للبرنامج بالمتيكال الموزامبيقي لتلقي الأموال من الحساب الخاص ومن المساهمة الحكومية النظيرة. وستقوم الحكومة خلال السنة الأولى بصرف دفعة أوَّلية تعادل 000 240 دولار أمريكي وسيتم تغذيتها وفق متطلبات خطط العمل والميزانيات السنوية. وستخضع حسابات البرنامج لمراجعة سنوية مستقلة وفق المبادئ التوجيهية للصندوق.

واو – التنظيم والإدارة

35 - سيتم تنفيذ البرنامج ككل بإشراف وزارة التخطيط والمالية بينما تشارك الوزارات المعنية مثل وزارة الزراعة والتنمية الريفية ووزارة الصناعة والتجارة ووزارة مصائد الأسماك مباشرة في عمليات التنفيذ والمراقبة. ومؤسسياً سيكون صندوق دعم التنمية الاقتصادية، وهو الكيان القانوني المكلف بالنهوض بالتمويل الريفي، في مركز القلب من البرنامج. ويتألف هذا الصندوق من مجلس تنفيذي يتمتع بصلاحيات اتخاذ القرار المتعلقة ببرنامج مساندة التمويل الريفي ووحدة إدارة البرنامج المسؤولة عن إدارة برنامج المساندة هذا.

[11] وفق المصروفات المقررة الواردة في خطط العمل والميزانيات السنوية.

36 - وسيكون صندوق دعم التنمية الاقتصادية، مؤسسياً، هيئة مهنية مسؤولة مالياً لها مجلس تنفيذي يتمتع بصلاحيات اتخاذ القرارات. وسيقوم الصندوق بإعداد وإدارة العقود وتمثيل مصالح الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة وسيعمل ضمن إطار التشريعات المصرفية الموزامبيقية من أجل إقراض المبالغ المسلفة له. وسيتم تلزيم إدارة وتنفيذ معظم الأنشطة لكيانات مثل موفري الخدمات ومؤسسات التمويل (الصغري) والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الاستشارية. وستتولى وحدة إدارة المشروع شؤون الإدارة اليومية لكل عناصر البرنامج وأنشطته وتنسيقها باستثناء عنصرين فرعيين لها مع ذلك ممارسة الرقابة عليهما وهما وحدة دعم سياسات التمويل الريفي التي تتولى وزارة التخطيط والمالية المسؤولية التنفيذية المباشرة عنها ودعم البيئة التنظيمية للتمويل الريفي الذي يتولى مصرف موزامبيق المسؤولية التنفيذية المباشرة عنه.

37 - هناك ثلاث هيئات تشكل الأساس للتنسيق والتوجيه لكل من صندوق دعم التنمية الاقتصادية وبرنامج مساندة التمويل الريفي هي: '1' مجموعة البرنامج المرجعية التي وجهت تصميم البرنامج والتي ستواصل العمل خلال تنفيذه؛ و'2' محفل التمويل الريفي الذي يمثل نطاقاً عريضاً من الأطراف صاحبة المصلحة المعنية بالتمويل الريفي؛ و'3' مجموعة التنسيق بين المانحين.

38 - **مسوحات خط الأساس، والرصد والتقييم.** لا بد لبرنامج مساندة التمويل الريفي، بوصفه برنامجاً وطنياً، من وضع حدود لمسحه الأساسي كي لا يولد إلا المعلومات الشديدة الصلة التي من شأنها أن تتيح لوحدة إدارة البرنامج وغيرها من الأطراف تقدير أدائه وأثره. وستجرى مسوحات خط الأساس حيثما أمكن بالاقتران مع عمليات تشاركية تشكل جزءاً من العمل الاستهلالي لوحدة إدارة البرنامج والمنظمات المتعاقد معها في مجالات محددة. وسيوفر الإطار المنطقي ومؤشرات الأداء الرئيسية الموضوعة خلال التصميم الأساس لنظام الرصد والتقييم. وسيتم حسب الاقتضاء جمع بيانات مفصلة حسب الجنس والفقر. وسيتولى الاقتصادي المسؤول عن التخطيط والرصد والتقييم في وحدة إدارة البرنامج المسؤولية الكلية عن تحديد وإدارة نظام الرصد في البرنامج، وسيعمل على ضمان قيام شركاء التنفيذ بتقديم معلومات حديثة عن الرصد إلى وحدة إدارة البرنامج، وسيفيد نظام الرصد والتقييم من معايير تقديم التقارير التي وضعتها المجموعة الاستشارية المعنية بمساعدة أشد الفئات فقراً، وسيرجع إلى أهداف التنمية لألفية الأمم المتحدة ليسهم في المؤشرات المخصصة التي يجري تطويرها ضمن البلد.

39 - سيتم إنشاء نظام لمعلومات الإدارة للبرنامج بهدف وضع نظام شامل لجمع البيانات وتحليلها وتبادلها. وسيجمع النظام المعلومات المادية والمالية بهدف رئيسي هو إطلاع الإدارة على الأمور البرنامجية إضافة إلى الآثار الاجتماعية/الاقتصادية الناجمة عن الأنشطة. وسيكون نظام معلومات الإدارة القناة الوحيدة لمواد الرصد والأساس الذي تستند إليه التقارير الفصلية والسنوية والاستعراض السنوي وحلقات التخطيط العملية وخطط العمل والميزانيات السنوية. وسيهدف *تقييم البرنامج* إلى تقدير أثر الأنشطة على المجموعة المستهدفة، مع تركيز خاص على استئصال الفقر. وسيقع على عاتق وحدة إدارة البرنامج الاضطلاع بتقديرات دورية خاصة بالأنشطة والقيام بدراسات حالة لتوجيه عملية التنفيذ. وستعتمد عمليات التقييم نهجاً تشاركياً من خلال إشراك المجموعة المستهدفة، وستتم هذه العمليات بشكل رئيسي في مجموعتين من الأنشطة: '1' تلك التي تعالج قضايا السياسات والتشريعات والمؤسسات؛ و'2' تلك التي تساند مباشرة توفير الخدمات المالية الريفية من جانب مختلف المؤسسات المالية. وسيعالج نظام التقييم بوجه خاص أثر

الأنشطة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الريفية وسيضطلع خلال فترة التنفيذ التي تمتد ثماني سنوات باستعراضين اثنين لوضع تقدير استراتيجي لأداء البرنامج وللأثر.

زاي – المبررات الاقتصادية

40 - لقد تم إجراء التحليل المالي والتحليل الاقتصادي على حد سواء. ويبرز من التحليلين نتيجتان هامتان هما أولاً، أن للبرنامج معدل مردود اقتصادي قدره 8.3 في المائة، وهو معدل يفوق تكلفة فرصة رأسمال المال دولياً. وثانياً، أن تحليل الجدوى المالية لصندوق دعم التنمية الاقتصادية/برنامج مساندة التمويل الريفي بوصفهما كياناً جارياً قد بيَّن أن الصندوق قابل للاستدامة المالية أي أنه قادر على تغطية تكاليف عملياته بعد انتهاء دعم البرنامج. أما النتائج المالية المحققة من المدخرات المودعة لدى رابطات الادخار والتسليف التراكميين فإنها باهرة تبين بوضوح مدى الجدوى المالية لهذه المؤسسات المالية المجتمعية الصغيرة والحماية الفعالة التي توفرها للمدخرات من تخفيض قيمة العملة أو من الضياع. ولما كانت الإيداعات الأسبوعية غالباً ما لا تتعدى 0.20 دولار أمريكي للعضو الواحد، فإن متوسط ربح مجموعة من 30 عضواً يبلغ 230 دولاراً في الدورة الواحدة، أي ما يعادل مردوداً داخلياً بمعدل 56 في المائة تقريباً. وإذا كان العائد المحقق من خلال رابطات التمويل الريفي أقل إبهاراً فإنه يبقى مغرياً للأسر المشاركة خاصة في ضوء تزايد الأنشطة التجارية التي تمول بقروض من الرابطات. ومن المفروض أيضاً أن مردود الأنشطة الأخرى الممولة من البرنامج كتلك الناشئة عن مرفق الابتكار والخدمات الخارجية هو مردود مغر أيضاً، إلا أنه يصعب تقديره حالياً نظراً لطابع المرفق القائم على الاستجابة للطلب.

حاء – المخاطر

41 - الخطر الرئيسي هو عدم قدرة الأنشطة العديدة التي يدعمها البرنامج على التغلب على المعيقات الكامنة في النظام في موزامبيق ولا على توليد الزخم اللازم لتحقيق الأثر المطلوب. وإذا كان من المعروف أن هذه المعيقات كبيرة فإن الطلب على الخدمات المالية هو أيضاً كبير. ومن غير المتوقع أن يتحقق تقدم ملحوظ في الوضع الحالي ما لم يشرع ببرنامج وطني شامل لتوفير الموارد في القطاعين الخاص والعام على حد سواء. ولا يوجد حالياً إلا عدد قليل من موفري الخدمات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التدريبية التي تستطيع محلياً تلبية الاحتياجات التدريبية لرابطات الادخار والتسليف التراكميين ولرابطات التمويل الريفي وغيره من احتياجات البرنامج الأخرى بما يشكل عائقاً يحد حالياً من وتيرة التنمية ويزيد التكاليف بسبب الاعتماد على المنظمات الدولية. وإدراكاً من البرنامج لهذا العائق فقد قام بإدراج بند دعم لتعزيز وتدريب مؤسسات الخدمات المحلية. وقد أدرج أيضاً كجزء من مكون دعم المؤسسات المالية المجتمعية إقامة شراكات وعلاقات تعليمية بين المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية ونقل مسؤولية تنفيذ الأنشطة تدريجياً إلى المنظمات المحلية ومن ثم إلى الرابطات المجتمعية.

طاء – الأثر البيئي

42 - تم وضع مذكرة للفرز البيئي وتحديد النطاق. وستكون آثار البرنامج على البيئة معدومة أو محدودة حسب نوع الأنشطة المدعومة بموجب بنود الاعتماد، وبالتالي فقد صنفت مؤقتاً في فئة "باء". ومن المتوقع توفير بعض القروض لمصائد الأسماك ولبعض الأنشطة الزراعية والتجارة الريفية مع آثار سلبية محتملة على البيئة. وسيدرب العاملون،

أثناء التنفيذ، على الفرز البيئي وسيؤخذ بهذا الجانب عند تقييم الأنشطة المقترحة بالتعاون مع وزارة تنسيق الشؤون البيئية وسيضطلع عند الاقتضاء بتقدير للأثر البيئي.

ياء – السمات الابتكارية

43 - نظراً لعدم تحقيق زخم كبير في تطوير التمويل الريفي حتى اليوم وعدم توافر قدرة كبيرة للانطلاق فإن معظم عناصر البرنامج ستمثل بالضرورة فتحاً جديداً. فمكون دعم المؤسسات المالية المجتمعية هو وحده الذي تم وضعه موضع الاختبار الكلي والتنفيذ في موزامبيق. أما العناصر الأخرى فإنها إما جديدة بالنسبة لموزامبيق دون غيرها من بلدان الإقليم أو تمثل منحى جديداً في معالجة مشكلة ما أو الاستجابة لفرصة ما. ولعل إنشاء مرفق الابتكار والخدمات الخارجية هو الابتكار الأهم والآلية التي تنطوي على التحدي الأعظم. فهذا المرفق، تعريفاً، هو الذي سيبحث عن السبل الجديدة والابتكارية لتقدم خدمات في المناطق الريفية تناسب نطاقاً عريضاً من السكان الريفيين بمن فيهم الفقراء. والواقع من الناحية المؤسسية أنه ما لم يتسم البرنامج بالابتكارية فإنه سيعجز عن تغيير الوضع القائم. لهذا لا بد من تطوير شراكات جديدة بين الحكومة والوسطاء الماليين النظاميين وغير النظاميين من أجل إدخال تحسينات كبيرة على الوضع الحالي. وستمثل عملية تعزيز وتحويل صندوق دعم التنمية الاقتصادية لجعله قادراً على إدارة الأموال والبرنامج نشاطاً رائداً يمكن أن يوفر دروساً قيِّمة مفيدة أيضاً للبلدان الأخرى.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

44 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية موزامبيق والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

45 - جمهورية موزامبيق مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

46 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

47 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية موزامبيق قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها ست ملايين وستمائة وخمسين ألف (6 650 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2043 أو ما قبل، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2003)

1 - تفتح حكومة جمهورية موزامبيق (الحكومة) وتدير حساباً جارياً بالميتيكال الموزامبيقي في مصرف تقترحه الحكومة ويرضاه الصندوق من أجل العمليات البرنامجية على الصعيد المركزي من البرنامج (حساب البرنامج). ويفوض صندوق دعم التنمية الاقتصادية بتشغيل حساب البرنامج نيابة عن الحكومة. وتحدد الحكومة الأشخاص المفوضين بالتوقيع فيما يخص حساب البرنامج وتعلم الصندوق بذلك أصولاً. ويشترط أن تمهر أي معاملة تتصل بحساب البرنامج بتوقيع شخصين مفوضين. وستقوم الحكومة بتغذية حساب البرنامج مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل من الأموال المتاحة من الحساب الخاص ومن الأموال الحكومية المقابلة وفق الاتفاقية الفرعية المبرمة بين الحكومة وصندوق دعم التنمية الاقتصادية ووفق خطة العمل والميزانية السنوية.

2 - تقوم وزارة التخطيط والمالية (الوكالة الرئيسية للبرنامج) ورابطة مؤسسات التمويل الصغري بفتح حسابات جارية في مصرف تقترحه الحكومة ويرضاه الصندوق بالميتيكال الموزامبيقي لتلقي السلف من حساب البرنامج لأغراض عمليات البرنامج التي تعود مسؤوليتها لهما وفق خطط العمل والميزانيات السنوية.

3 - تفتح الحكومة وتدير حساباً جارياً بالميتيكال الموزامبيقي في مصرف تقترحه الحكومة ويرضاه الصندوق من أجل تشغيل الاعتماد الدوار المتعلق بمرفق الابتكار والخدمات الخارجية من البرنامج (حساب الاعتماد الدوار)، وسيفوض صندوق دعم التنمية الاقتصادية بتشغيل حساب الاعتماد الدوار نيابة عن الحكومة. وستتيح الحكومة لصندوق دعم التنمية الاقتصادية، من خلال حساب الاعتماد الدوار، أموال القرض المقدم من الصندوق المخصصة لتستخدم كأموال للتسليف، وفق خطط العمل والميزانيات السنوية.

4 - تتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة لضمان إدراج الأموال المقابلة التي تقدمها للبرنامج في ميزانيتها الاستثمارية السنوية العامة بدقة. وستستخدم هذه الأموال المقابلة، عملاً بخطة العمل والميزانية السنوية لكل سنة مالية مقابل الضرائب المتنازل عنها ولتسديد جزء من تكاليف تشغيل البرنامج. وستكفل الحكومة إتاحة أموالها المقابلة لصندوق دعم التنمية الاقتصادية سنوياً على مدى فترة تنفيذ البرنامج عملاً بخطط العمل والميزانيات السنوية.

5 - تكفل الحكومة إنشاء وحدة لمساندة سياسة التمويل الريفي ضمن مديرية التخطيط والميزانية للوكالة البرنامجية الرئيسية وتزويدها بما تحتاجه من موظفين في فترة لا تتجاوز 90 يوماً بعد بدء سريان اتفاقية القرض.

6 - ستعمل الحكومة على الشروع بإعداد الإطار الاستراتيجي للتمويل الريفي في أقرب وقت ممكن بعد بدء سريان اتفاقية القرض وفي غضون فترة لا تتجاوز 90 يوماً من ذلك.

الملحق

7 - تكفل الحكومة عدم تسديد أي مدفوعات لأي وسيط مالي متعاقد معه أو أي جهة تنفيذية مشابهة شريكة لمرفق الابتكار والخدمات الخارجية إلا بعد أن يكون العقد قد اقترن بموافقة المجلس التنفيذي لصندوق دعم التنمية الاقتصادية وبتوقيع المندوب المفوض أو المندوبين المفوضين من وحدة إدارة البرنامج.

8 - تكفل الحكومة إعداد مذكرة تفاهم بين صندوق دعم التنمية الاقتصادية وإدارة مركز النهوض بالتمويل الريفي الذي تموله وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية تنص على مجالات عمل كل منهما وتحدد، في الحالات التي تتداخل فيها الاختصاصات، مسؤوليات البرامج المختلفة.

9 - تكفل الحكومة إعداد مذكرة تفاهم بين صندوق دعم التنمية الاقتصادية ومرفق التمويل الصغري الموزامبيقي تحدد فيها أدوار ومسؤوليات كل منهما عن تنفيذ الدعم المؤسسي لعنصر مؤسسات التمويل الصغري من البرنامج.

10 - تيسر الحكومة عمل الفريق المرجعي للبرنامج في أقرب وقت ممكن بعد بدء سريان اتفاقية القرض على أن لا يتجاوز ذلك 60 يوماً بعد هذا التاريخ.

11 - تكفل الحكومة بأن تقوم وحدة إدارة المشروع بإعداد دليل لتنفيذ البرنامج وأن تحصل على موافقة صندوق دعم التنمية الاقتصادية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية عليه في غضون ستة أشهر من بدء سريان اتفاقية القرض.

12 - تكفل الحكومة إجراء استعراض مرحلي خلال النصف الثاني من سنة البرنامج الثانية وسنة البرنامج الرابعة، على التوالي، أو في أي موعد آخر تتفق عليه الحكومة والصندوق. وتكفل الحكومة أيضاً أن تتبع في تنفيذ أنشطة البرنامج الخطوط العريضة لترتيبات الانسحاب المنصوص عليها في خطط العمل والميزانيات السنوية المصادق عليها.

13 - يضع الخبير الاقتصادي المسؤول عن التخطيط والرصد والتقييم في وحدة إدارة المشروع نظام إدارة معلومات البرنامج في غضون ستة أشهر تلي بدء سريان اتفاقية القرض. وسينص في النظام على المتابعة المستمرة والنقدية للتقدم المحرز فيما يخص النتائج المطلوب تحقيقها والمعلومات اللازمة عن الأنشطة التي يزمع الاضطلاع بها لتحقيق النتائج وتوفير الموارد اللازمة لهذه الأنشطة فضلاً عن الميزانية المطلوبة لها. ويستند في عمليات رصد البرنامج إلى مؤشرات أداء رئيسية تقرها الحكومة والصندوق.

14 - تكفل الحكومة تمثيل النساء في تنظيم البرنامج وإدارته كما تكفل تمثيل المستفيدات في سائر أنشطة البرنامج وانتفاعهن بمخرجاته.

15 - تكفل الحكومة أن تقوم وحدة إدارة البرنامج في غضون الستة أشهر التالية لبدء سريان اتفاقية القرض، بتقديم اقتراح إلى المجلس التنفيذي لصندوق دعم التنمية الاقتصادية، بهدف إحالته إلى الصندوق، تبين فيه استراتيجية الاستهداف في مجالات الفقر والتمايز بين الجنسين وفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والإجراءات التي يتعين تمويلها في إطار البرنامج من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية.

الملحق

16 - تؤمن الحكومة العاملين في البرنامج ضد المخاطر الصحية والحوادث ضمن حدود الممارسات المعتادة الخاصة بموظفي الخدمة المدنية الوطنية. وتكفل الحكومة أيضاً قيام المؤسسة الاستشارية التي تزود وحدة إدارة البرنامج بالخبراء المستشارين والمنظمات الأخرى بالمتعاقدين نيابة عن البرنامج بتأمين موظفيها ضد المخاطر الصحية والحوادث ضمن الحدود التي تتوافق مع الممارسات التجارية السليمة.

17 - تختار الحكومة في غضون الأيام التسعين التالية لبدء سريان اتفاقية القرض، مراجعي حسابات مستقلين وفق إجراءات ومعايير يتفق عليها بين الحكومة والصندوق ليقوموا بمراجعة الحسابات المتصلة بالبرنامج. ويخضع الاختيار لعمليتي استعراض وموافقة من جانب الصندوق. وتضمن الحكومة أن يكون تقرير مراجعة الحسابات السنوي تقريراً مطولاً يستند إلى كشوفات مالية تعد وفق معايير المحاسبة الدولية وتعكس على نحو كافٍ عمليات البرنامج والتقدم المحرز.

18 - وفيما يلي الشرطان المطلوب تحققهما لصرف أموال القرض:

(أ) أن لا تسحب أي أموال من القرض إلا بعد أن تقوم الحكومة بتخصيص الأموال المقابلة الاستهلالية للسنة الأولى من البرنامج، عملاً بأحكام اتفاقية القرض؛

(ب) أن لا تسحب أي أموال لمصروفات تتعلق بالتسليف إلا بعد أن تكون وحدة إدارة البرنامج قد أعدت إجراءات التشغيل ومعايير التأهيل للاقتراض والمنح الموازية التي تطبق في إطار عنصر مرفق الابتكار والخدمات الخارجية بعد أن تكون هذه الإجراءات والمعايير قد عرضت على صندوق دعم التنمية الاقتصادية وأقرت من جانب الصندوق.

19 - فيما يلي الشروط التي ينبغي الوفاء بها لبدء سريان اتفاقية القرض:

(أ) أن تكون الحكومة قد عيَّنت أعضاء مجلس إدارة صندوق دعم التنمية الاقتصادية بعد الحصول على موافقة الصندوق المسبقة؛

(ب) أن يكون قد تم تسليم الصندوق نسخة موقعة من الاتفاقية الفرعية بين الحكومة وصندوق دعم التنمية الاقتصادية بصيغة ومضمون يرضاهما الصندوق ومصدق على صحتها واكتمالها من مسؤول حكومي مختص، وأن يكون قد تم أصولاً تفويض الحكومة بالتوقيع عليها وتنفيذها أو تم التصديق عليها حسب الأصول بواسطة الإجراءات المؤسسية والإدارية والحكومية الضرورية، وأن تكون كل الشروط المطلوبة لبدء سريان الاتفاقية الفرعية قد تم الوفاء بها؛

(ج) أن تكون وحدة إدارة البرنامج قد أنشئت حسب الأصول ضمن صندوق دعم التنمية الاقتصادية وأن يكون هذا الصندوق قد اختار الموظفين لهذه الوحدة بناء على موافقة مسبقة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛

(د) أن تكون الحكومة قد اختارت منسق الابتكار والخدمات الخارجية والخبير الاقتصادي المسؤول عن التخطيط والرصد والتقييم في وحدة إدارة البرنامج (مستشارون) بناء على موافقة مسبقة من الصندوق وأن تكون قد أحالت مسودتي العقدين إلى الصندوق؛

الملحق

(هـ)أن تكون الحكومة قد فتحت الحساب الخاص وحساب البرنامج وحساب الاعتماد الدوار حسب الأصول؛

(و) أن تكون الحكومة قد عرضت مسودة خطة عمل وميزانية السنة الأولى من المشروع على الصندوق وأن يكون الصندوق قد وافق عليها؛

(ز) أن تكون اتفاقية القرض قد وقعت حسب الأصول وأن يكون التوقيع والأداء المتصلين بذلك من جانب الحكومة قد رخص بهما وصدق عليهما بواسطة جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛

(ح) وأن تكون الحكومة قد سلَّمت الصندوق رأياً قانونياً مؤيداً صادراً عن النائب العام يرتضيه الصندوق شكلاً وموضوعاً.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

MOZAMBIQUE

Land area (km² thousand) 2001 1/	784
Total population (million) 2001 1/	18.07
Population density (people per km²) 2001 1/	23
Local currency	Metical (MZM)
GNI per capita (USD) 2001 1/	210
GDP per capita growth (annual %) 2000 1/	11.5
Inflation, consumer prices (annual %) 2001 1/	9.1
Exchange rate: USD 1 =	MZM 23 200

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1995-2001 1/	2.2
Crude birth rate (per thousand people) 2001 1/	40
Crude death rate (per thousand people) 2000 1/	21
Infant mortality rate (per thousand live births) 2001 1/	125
Life expectancy at birth (years) 2001 1/1	42
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2001 1/	9.38
Female labour force as % of total 2001 1/	48
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2001 1/	92 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 1/	55
Nutrition	
Daily calorie supply per capita, 1997 3/	2 183
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2001 1/	n/a
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2001 1/	n/a
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 1/	4 a/
Physicians (per thousand people) 1999 1/	n/a
Population using improved water sources (%) 2000 3/	57
Population with access to essential drugs (%)1999 3/	50-79
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 3/	43
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2001 1/	14
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2000 1/	37
Food production index (1989-91=100) 2001 1/	124
Cereal yield (kg per ha) 2001 1/	821
Land Use	
Arable land as % of land area 2000 1/	5
Forest area as % of total land area 2000 1/	39
Irrigated land as % of cropland 2000 1/	3

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2001 1/	3 607
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1981-1991	1.2
1991-2001	7.3
Sectoral distribution of GDP 2001 1/	
% agriculture	22
% industry	26
% manufacturing	12
% services	52
Consumption 2001 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	10
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	70
Gross domestic savings (as % of GDP)	20
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2001 1/	703
Merchandise imports 2001 1/	1 063
Balance of merchandise trade	-360
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2001 1/	-2 261
after official transfers 2001 1/	-1 604
Foreign direct investment, net 2001 1/	139 a/
Government Finance	
Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2001 1/	n/a
Total expenditure (% of GDP) 2001 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2001 1/	4 466
Present value of debt (as % of GNI) 2000 1/	28
Total debt service (% of exports of goods and services) 2000 1/	3
Lending interest rate (%) 2001 1/	23
Deposit interest rate (%) 2001 1/	15

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD ROM 2003
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2003

PREVIOUS IFAD FINANCING IN MOZAMBIQUE

Project/Programme Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan Acronym	Amount Approved
National Programme for Food Production in the Cooperative and Family Sector	IFAD	UNOPS	HC	31 Mar 82	23 Feb 83	31 Dec 86	L-I-93-MZ	SDR 17 700 000
Nampula Artisanal Fisheries Project	IFAD	UNOPS	HC	15 Sep 93	04 Nov 94	31 Dec 02	L-I-334-MZ	SDR 4 350 000
Niassa Agricultural Development Project	IFAD	UNOPS	HC	20 Apr 94	19 Oct 94	30 Jun 06	L-I-359-MZ	SDR 8 800 000
Second Agricultural Rehabilitation Project	IFAD	World Bank: IDA	HC	10 Sep 87	26 Apr 88	31 Jan 96	L-S-8-MZ	SDR 11 850 000
Family Sector Livestock Development Programme	IFAD	UNOPS	HC	04 Dec 96	12 Feb 98	31 Dec 04	L-I-432-MZ	SDR 13 450 000
PAMA Support Project	IFAD	UNOPS	HC	08 Dec 99	07 Sep 01	31 Mar 08	L-I-515-MZ	SDR 16 550 000
Sofala Bank Artisanal Fisheries Project	IFAD	UNOPS	HC	12 Sep 01	02 Sep 02	31 Mar 09	L-I-566-MZ	SDR 14 050 000

Note: HC = highly concessional
IDA = International Development Association
UNOPS = United Nations Office for Project Services

a INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT

LOGICAL FRAMEWORK

Intervention Logic	Main Indicators	M&E Source	Key Assumptions/Risks
Goal Contribute to economic growth and poverty eradication by improving the livelihoods of rural households and viability of enterprises in rural areas of Mozambique	Improved living conditions, including improved nutritional status, housing and health Poverty impact of retail loans as felt by the clients Progress towards three of the Millennium Goals: reduction of extreme poverty, reversal of the spread of HIV/AIDS and attainment of a path of sustainable development (environment)	• Baseline surveys/impact studies (Programme MIS) • PMU annual survey of selected clients of participating financial intermediaries • National household income and poverty studies (national statistics)	
			(to realizing Goal)
Programme Objectives 1. A conducive policy and legislative framework and an appropriate institutional environment are created for the development and sustainable provision of rural financial services 2. Access to financial services is improved on a sustainable basis for the economically active poor, rural enterprises and a broad cross section of the population in rural areas	• *An interactive process of policy formulation operating and new/improved policies and legislation submitted to and adopted by the Government* • *Capacity of MPF, MADER,[1] MIC,[2] MoP[3] and BOM to manage rural finance policy and initiatives strengthened* • MFI Association created and operating; more than 50% of MFIs active members of the association • Legal entity for the development of rural finance – FARE/RFSP – is operating and covering a portion of its operating costs • *PMU established and successfully managing RFSP.* Number of additional end-users of rural financial services: • Number of additional rural clients (men and *women* disaggregated by income level) of participating financial institutions (PFIs)	For 1 and 2: • Rural Finance Policy Support Unit reports • Innovation and Outreach Facility reports • Reports of NGOs/service providers contracted by RFSP to establish and train ASCAs and RFAs • Reports from bank selected to manage the RFSP credit line and reports from participating PFIs • Reports from the Association of MFIs • PMU surveys of MFIs • PMU progress reports	*Stability of the country's overall economic situation (that is, no major natural disasters or failed macroeconomic policies)* *Business climate is sufficiently dynamic to support viable financial service institutions* *Marketing systems are in place to handle increased rural productivity created by availability of improved financial services*

[1] Ministry of Agriculture and Rural Development.
[2] Ministry of Industry and Commerce.
[3] Ministry of Fisheries.

Intervention Logic	Main Indicators	M&E Source	Key Assumptions/Risks
Cross-Cutting Themes A. Gender equity is integrated as a principle in the provision of rural financial services B. Rural Finance Institutions (RFIs) have factored in the expected socio-economic impact of HIV/AIDS in the design of their financial services for rural areas	• Number of additional active ASCAs and RFAs and members (men and women). A. Percentage and comparable participation and performance of women clients B. PMU, Rural Finance Policy Support Unit staff and RFI personnel knowledgeable about HIV/AIDS; business plans factor in impact of HIV/AIDS; number and type of insurance options introduced (number of participating clients)		
			(to realizing Development Objective)
Outputs ***1. Institutional, Policy and Legislative Support:*** • A Rural Finance Policy Support Unit is established within the Government to lead policy dialogue in the sector • A comprehensive and widely shared strategic framework for rural finance is elaborated and used • A representative association of MFIs is established and offers relevant services to its members • The Bank of Mozambique has the capacity to provide a conducive regulatory framework and supervise rural finance operations	• Number of trained officers and decision-makers per agency (men and women) able to deal effectively with rural finance issues • New or modified rural finance policies and legislation passed and in effect (indicating applicability to different rural social classes) • Reviewed and accepted strategic framework document available • Number of member MFIs participating in the association • Number of services offered relative to the MFI association's workplan • BOM has in effect a legislative framework and supervision capacity to ensure provision of sound financial services in rural areas	• Reports from the Rural Finance Policy Support Unit • Reports from BOM regarding creation of capacity to deal with rural finance and new legislation passed to facilitate provision of rural financial services • MFI association reports • Till 2005, reports from the Mozambique Microfinance Facility	*Government makes a commitment to develop the rural finance sector and the associated policy and legislative processes and structures* *MFIs interested in participating and contributing to the cost of running the association.* *Safeguard: Canvassing of MFIs prior to finalization of the component* *MPF continues to play the lead role in coordinating and facilitating the development of rural finance*

Intervention Logic	Main Indicators	M&E Source	Key Assumptions/Risks
2. *Innovation and Outreach Facility*: • New approaches to the provision of financial services identified and tested in rural areas • Successfully piloted new approaches sustainably mainstreamed by service providers • New service facilities opened in rural areas by existing financial operators (banks, development credit institutions, MFIs and small community-based operators) • New and strengthened rurally orientated financial institutions operational in the country • Funds from different donors and other interested parties coordinated through the Facility used effectively in supporting rural finance initiatives.	• Number and outreach of new rural products successfully tested • Number and outreach (number of clients, savings volume, loans outstanding) of new rural products mainstreamed • Number, outreach and volume of services (number of clients, savings volume, loans outstanding) of new rural service facilities established • Number and outreach (number of clients, savings volume, loans outstanding) of new financial institutions established or transformed • Amount of donors funds coordinated through the Innovation and Outreach Facility *Actual numbers to be established each year as per the programme's AWP/Bs*	• Reports from recipients of Innovation and Outreach Facility support (according to PMU guidelines) • Participatory assessment of a sample of end-users of services provided by PFIs that have received funding from Innovation and Outreach Facility • Periodical PMU reports on programme progress and donor funding	*Policies and laws approved by the Government to allow different operators to offer a wide range of financial services*
3. *Support for Community-Based Financial Institutions*: **ASCAs:** • Incremental ASCA membership exceeds 20 250 rural inhabitants (by PY8) • About 810 additional sustainable ASCAs are established • ASCA umbrella associations are established **RFAs:** • Incremental RFA membership exceeds 13 500 rural inhabitants (by PY8) • About 90 additional sustainable RFAs are established • Two additional RFA unions are established	**ASCAs and RFAs** • Outreach indicators: - Number of clients (men/women) - Number of active ASCAs/RFAs - Savings collected per month (target is >USD 200 per ASCA) - Loans outstanding per month (target is USD 564 000 for all RFAs) - Average loan size • Effectiveness indicators: ASCAs - on time repayment rate: target is >95% - % portfolio at risk for RFAs (> 30 days): target is <5% - % cycle delinquency: target is <3% of ASCAs close cycle late RFAs - on time repayment rate: target is >95% - % portfolio at risk for RFAs (> 30 days): target <5% - % continuation: target is >90% of supported RFAs continue operating	• Association Tracking Systems (ASCA and RFA promoters) reported to PMU on a regular basis by organizations contracted to implement the ASCA and RFA schemes. • Assessment reports from independent consultants on performance and impact of the ASCA/RFA contracts • Participatory assessment of a sample of end-users of services provided by organizations contracted to implement the ASCA and RFA schemes	*Continued favourable macroeconomic conditions for microfinance activities* *Umbrella associations will be effective in facilitating the establishment of new associations (ASCAs or RFAs)* *Turnover of members is minimized to allow continuity within associations*

Intervention Logic	Main Indicators	M&E Source	Key Assumptions/Risks
	- membership turnover: target <5% yearly • Sustainability indicator: - Average profit per ASCA/RFA (per month at end of each cycle/financial year) **Umbrella associations (ASCAs)/unions (RFAs)** • membership of umbrella associations/unions: target is 25% supported ASCAs and 50% supported RFAs • % attendance at umbrella association meetings • average number of visits by umbrella associations/unions to member ASCAs/RFAs • operational self-sufficiency of umbrella associations • number of ASCAs/RFAs receiving useful services from the umbrella associations		
4. Programme Management: • FARE is transformed and strengthened to promote the development of rural finance and to manage RFSP • The FARE Board will be extended to accommodate membership from the private sector, civil society, beneficiary representatives, participating ministries, the BOM and the donors participating in financing RFSP • A Programme Management Unit contracted from a consulting firm to hand over responsibility for managing FARE/RFSP to individual experts in PY5.	• The PMU is fully established as an independent management unit in FARE • The Executive Board is operating with the full participation of all members • The PMU is in place and managing RFSP	• PMU reports	
Activities			
1. Institutional, Policy and Legislative Support: . *Strategic framework for rural finance* . *Policy dialogue/institutional strengthening* . *Strengthening local training and technical assistance organizations* . *Rural Finance Policy Support Unit*			

Intervention Logic	Main Indicators	M&E Source	Key Assumptions/Risks
2. Innovation and Outreach Facility: . *Studies and managerial support* . *Matching grant fund* . *Credit line*			
3. Support for Community-Based Financial Institutions: . *Accumulative Savings and Credit Associations* . *Rural Finance Associations* . *Credit line*			
4. Programme Management			

ORGANIGRAMMES

Institutional/Stakeholder Relations with RFSP and FARE

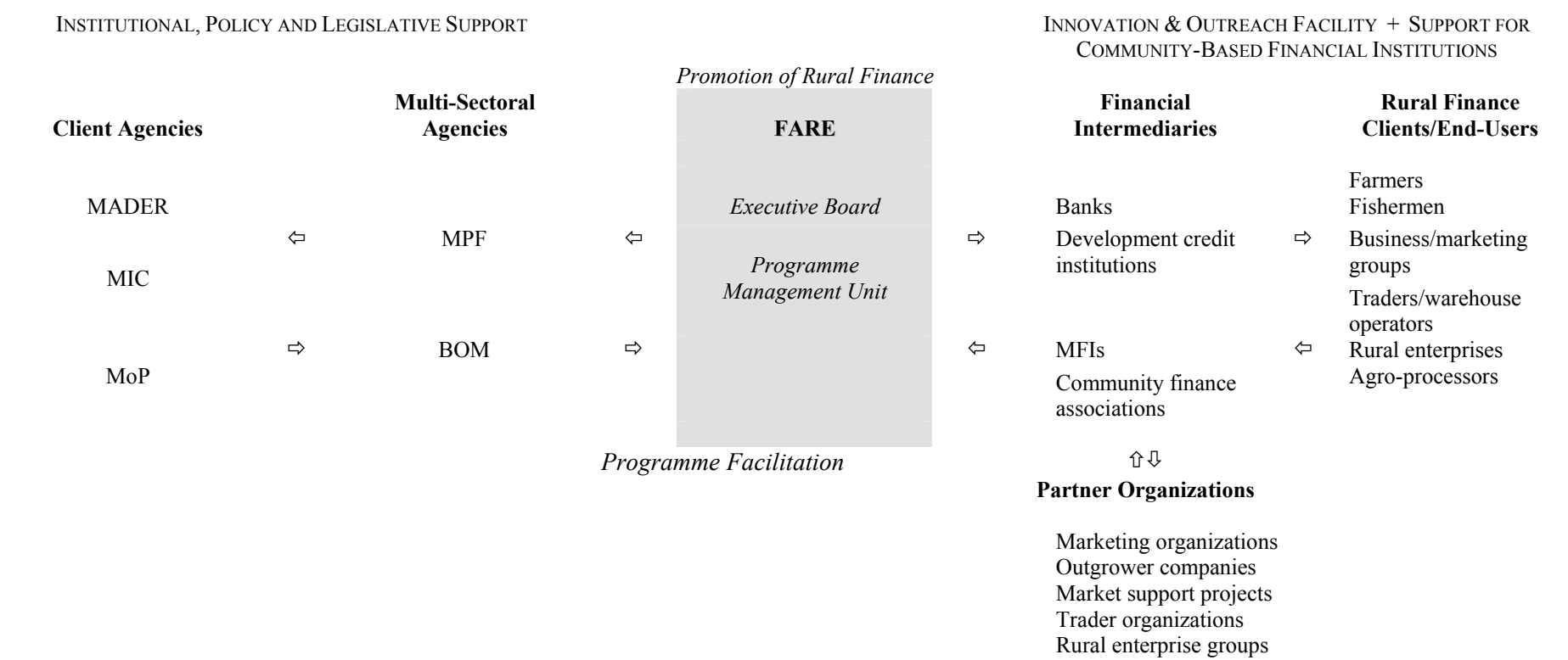

Organizational Arrangements and Implementing Bodies

Ministry of Planning and Finance

Donor Coordination Group

RFSP Reference Group

Rural Finance Forum

FARE

Executive Board
(10 members from government and private sector, including stakeholders)
Programme Mgt Unit
(Programme Director, Finance & Procurement Officer, Legal Advisor, Planning/M&E Economist, accountant)
Long-Term Consultants
(Management, Innovation and Outreach, Rural finance, M&E and part-time consultants)

⇦ Strategic framework
Policy dialogue

⇦ Support for regulatory environment for rural finance

⇦ Association of MFIs and institutional support

⇦ Rural Finance Policy Support Unit

⇦ BOM Rural Finance Focal Group

⇦ MFIs

⇨ Financial Intermediaries

⇨ Contracted Service Providers/NGOs

⇨ Piloting and mainstreaming projects

⇨ Establishment & operation of ASCAs & RFAs